

Royaume du Maroc

Ministère de l'Energie, des Mines, de l'Eau et de l'Environnement
Département de l'Energie et des Mines



المملكة المغربية

وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة
قطاع الطاقة والمعادن

اجتماع المجلس الإداري

للمدرسة الوطنية العليا للمعادن بالرباط

الخميس 27 مارس 2014

كلمة الدكتور عبد القادر اعمارة

وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد المدير،

حضرات السيدات والسادة أعضاء المجلس الإداري،

يسعدني ويشرفني أن أترأس اليوم اجتماع المجلس الإداري للمدرسة الوطنية العليا للمعادن بالرباط (المدرسة الوطنية للصناعة المعدنية سابقا)، وأن أرحب بكم لحضور أشغاله. ويعتبر هذا الاجتماع مناسبة لاستعراض حصيلة أنشطة المدرسة خلال السنة الدراسية 2012-2013، وكذا استشراف آفاق عمله للفترة المقبلة.

حضرات السيدات والسادة،

اسمحوا لي في البداية وقبل استعراض جدول أعمال اجتماعنا هذا، أن أذكر بصفة وجيزة بأن هذه المؤسسة التي احتفلت خلال السنة الدراسية الماضية بالذكرى الأربعين لتأسيسها، تدخل اليوم مرحلة جديدة في تاريخها بعد المصادقة على قانونها التشريعي من قبل مجلس النواب في 7 ماي 2013، ومجلس المستشارين في 24 يناير 2014، ودخوله حيز التنفيذ إثر نشره في الجريدة الرسمية بتاريخ 13 مارس 2014.

وبموجب هذا القانون، أصبحت المدرسة تحمل اليوم إسمًا جديدًا "المدرسة الوطنية العليا للمعادن بالرباط"، اعتبارًا للمكانة التي تحتلها على الصعيد الوطني كمؤسسة عليا للتكوين في إحدى الميادين الهامة بالنسبة للاقتصاد الوطني وكذا لمساهمتها في إشعاع المغرب على الصعيد الدولي خاصة على الصعيد الإفريقي.

ويكتسي هذا القانون الجديد أهمية بالغة في الوقت الراهن، بحيث يسعى إلى ملائمة قوانين المؤسسة مع أحكام القانون رقم 00-01 المتعلق بتنظيم التعليم العالي، وكذا مواكبة مسلسل الإصلاح البيداغوجي قصد مسايرة التحولات والمستجدات التي فرضها انفتاح المغرب.

كما سيتيح لنا فرصة إعادة تنظيم التكوين الأساسي والتكوين المستمر والبحث العلمي بالمدرسة لتطوير وتعزيز قدراتها في هذه المجالات. فضلا عن ذلك، سيسمح بإرساء هيكلية وبنيات جديدة للمدرسة لتمكينها من القيام بمهامها على الوجه الأكمل.

حضرات السيدات والسادة،

إننا مدعوون اليوم بعد صدور هذا القانون الجديد إلى تعميق التفكير والتنسيق مع مختلف الفاعلين المعنيين من أجل وضع خارطة طريق واضحة الرؤية ومضبوطة الأهداف تأخذ بعين الاعتبار الحاجيات المستقبلية من الكفاءات اللازمة والملائمة لمواكبة الاستراتيجيات القطاعية والأوراش الكبرى التي فتحتها بلادنا خاصة في قطاع الطاقة والمعادن.

ففي ميدان الطاقة، فإن استراتيجيتنا تركز على رؤية مستقبلية تدمج المعطيات العالمية والجهوية، وتعتمد على محاور أساسية تهدف إلى تأمين التزويد من مختلف المصادر الطاقية وضمان توفيرها و تعميم الولوج إليها بأسعار معقولة وإلى ترشيد استعمالها مع المحافظة على البيئة وكذا العمل على تنمية التعاون والاندماج الجهوي للأسواق والشبكات الطاقية.

وإذا كانت هذه الاستراتيجية تحتم علينا تحديات كبرى، فإنها أيضا تمنح فرصا هائلة للمغرب من حيث توفير وظائف جديدة تمنح فرص العمل للمهندسين في مجالات جديدة كالطاقات المتجددة و النجاعة الطاقية، وبصفة عامة المهن المرتبطة بالبيئية والاقتصاد الأخضر. فقد أبرزت الدراسة التي قامت بها الوزارة حول التكوين، أن الاستجابة لحاجيات هذا القطاع في أفق 2020 تتطلب تكوين 5300 مهندس.

كما ان الهدف من هذه الاستراتيجية يصبو إلى امتلاك التكنولوجيات، وآليات التصنيع في مختلف الشعب المرتبطة بالطاقات المتجددة و النجاعة الطاقية حتى نضمن استمرار تطورها و نتمكن من تطوير الصناعة الوطنية في هذا المجال. و من أجل ذلك اعتمدنا نظام الموازنة الصناعية كثابت من ثوابت الاستراتيجية الطاقية. و عملنا في هذا الاطار على مطالبة الشركات التي ستتكلف بإنجاز المشاريع المندمجة لإنتاج الكهرباء من مصادر شمسية وريحية، بالتزود بالمكونات المصنوعة في المغرب.

و في ميدان المعادن، فقد وضعنا خارطة طريق وطنية جديدة لتنمية القطاع في افق 2025، بالتشاور مع مختلف الفاعلين في هذا القطاع الحيوي والتي نسعى من خلالها إلى تحديث الإطار التشريعي والتنظيمي وتأهيل التراث المعدني الوطني، وتسريع وتيرة الخرائط الجيولوجية وتحسين الولوج إليها. ونحن الان بصدد ترجمتها الى برامج ومشاريع ملموسة ستفسح المجال لتوفير مناصب شغل جديدة للمهندسين .

كما تجدر الإشارة، أننا نواصل تكثيف التنقيب عن النفط والغاز، فضلا عن البحث عن الوسائل لاستغلال المكامن الضخمة للصحور النفطية في بلادنا وفقا لأهدافنا الاستراتيجية لتعبئة الموارد الأحفورية وهو ما يتطلب منا جهودا كبيرا لتكوين المهندسين المتخصصين.

فحاليا تقدر المساحة الإجمالية البرية والبحرية التي توجد في طور الاستكشاف ما يفوق 360.000 كلم² تشتغل عليها 31 شركة عالمية في مجال التنقيب عن الهيدروكربورات من خلال صفقات وعقود موزعة على 134 رخصة تنقيب منها 82 بحرية، و 8 عقود دراسات استطلاعية، و 11 امتيازات استغلال. وعلى الرغم من هذا التطور، لا تزال عموم الأحواض المغربية لم تُستكشف بما فيه الكفاية.

كما نولي في إطار خياراتنا الاستراتيجية اهتماما كبيرا للتعاون الدولي خاصة مع الدول الإفريقية جنوب الصحراء اعتبارا للمصالح العامة والمشاركة التي تربطنا مع هذه الدول وفقا للسياسة الخارجية المغربية التي تعطي أهمية بالغة للعمق الاستراتيجي للجوار الإفريقي. ويتجلى هذا التعاون في تبادل الخبرات والمساعدة التقنية من خلال وضع التجربة والخبرة المغربية وتطوير الكفاءات في خدمة هذه الدول.

حضرات السيدات والسادة،

كما لاحظتم من خلال هذا العرض المقتضب، فإن قطاع الطاقة و المعادن والجيولوجيا من شأنه أن يوفر أقطاب للشغل والدخل وكذا مهن جديدة للمهندسين المتخرجين من المدرسة الوطنية العليا للمعادن بالرباط، مما يستدعي تحديث التدريس بالمدرسة لتوفير الكفاءات المؤهلة والضرورية لمواكبة وانجاح المشاريع المقررة. إضافة إلى توجيه أنشطة المدرسة نحو البحث العلمي لتنمية الابتكار و خدمة الصناعة الوطنية.

كما يستوجب تقوية انفتاح المدرسة على العالم الخارجي عبر دعم علاقاتها مع محيطها الاقتصادي وتنمية أنشطتها من أجل تعزيز روح المبادرة والتنافس الإيجابي والإبداعي، وكذا تحسين مناخ العمل لهيئة التدريس وتحسين ظروف دراسة الطلبة لتنمية قدراتهم.

هذا، وإنما نهيب بالإدارة الجديدة للمدرسة على أن تعمل على تخطي الاختلالات التي أثارها التقرير السنوي للمجلس الأعلى للحسابات حول المدرسة و اعتبار توصياته كخريطة طريق لتدبير شؤونها.

وختاماً، يطيب لي أن أنوه بكافة أساتذة وأطرومستخدمي المدرسة وفي مقدمتهم السيد المدير، على الجهود التي يبذلونها داعياً إياهم إلى بدل مزيد من العطاء من أجل الرقي بهذه المدرسة. كما أنوه بالجهود التي يقوم بها جميع الفاعلين لدعم أعمال المدرسة.

وفقنا الله جميعاً لما فيه مصلحة البلاد وكل أعمالنا بالتوفيق والسداد.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

وأعطي الكلمة الآن للسيد ادريس وعزار لإلقاء عرضه، فليتمنئ مشكوراً.